اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

12 April 2002
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

نيويورك، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

ورقة عمل مقدمة من اليابان

لمحة عامة

١ - منذ دخلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ عام ١٩٧٠، بوصفها حجر الزاوية لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية، والدعامة الأساسية لتعزيز نزع السلاح النووي، قدمت إسهامات كبيرة في مجال صون وتعزيز السلام والأمن الدوليين. ويعد دورها في هذا الصدد ضرورة لا غنى عنها. وفي مستهل القرن الحادي والعشرين، حيث لا يزال المجتمع الدولي يرزح تحت عبء وجود ترسانات نووية ضخمة ويواجه احتمال انتشار أسلحة الدمار الشامل على نطاق غير مسبوق، فمن الضروري أكثر من ذي قبل بالنسبة للمجتمع الدولي أن يعمل على المحافظة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتقويتها لتكون بمثابة درع في مواجهة ذلك الخطر.

٢ - ولقد أدت الهجمات التي شنها الإرهابيون على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إلى زيادة الوعي الدولي بالتهديدات الحقيقية والحالية التي يشكلها الإرهاب باستخدام أسلحة الدمار الشامل بالنسبة للمجتمع المدني. وعلى نحو ما أكده قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٤ راء المعنون ''التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والجهود العالمية لمكافحة الإرهاب''، الذي اتخذ بالإجماع في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، يجب على المجتمع الدولي أن يتحد لمواجهة التهديد المشترك الذي يمثله الإرهاب، من خلال توطيد النظام المتعدد الأطراف المعني بنزع السلاح وعدم الانتشار، وبتعزيز التدابير الوطنية لمكافحة الإرهاب. وهذه الجهود يكمل بعضها بعضا ولا يعارض أحدها الآخر. وينبغي أن يتسق صون وتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع هذه الجهود العالمية.

٣ - وفي مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، تقرر أن يكون الغرض من عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو ''النظر في مبادئ وأهداف وسبل''، ''بما في ذلك تلك المحددة في المقرر المتعلق بمبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ''لتعزيز التنفيذ التام للمعاهدة، وتحقيق عالمية شمولها، وتقديم توصيات في هذا الشأن إلى مؤتمر الاستعراض''. وعلاوة على ذلك، ففي مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، اتفق على أن تخصص الدورة الأولى للجنة التحضيرية من أجل ''النظر في مسائل جوهرية محددة تتعلق بتنفيذ المعاهدة وبالمقررين ١ و ٢، وكذلك القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في عام ١٩٩٥، ونتائج مؤتمرات الاستعراض اللاحقة، بما في ذلك التطورات التي تؤثر في تطبيق المعاهدة والغرض منها''. وبالتالي يتعين أن ترمي الدورة الأولى للجنة التحضيرية إلى تعزيز تنفيذ المعاهدة بغية عقد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، استنادا إلى المقررات والقرارات المتخذة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥، بما في ذلك ''المبادئ والأهداف''، والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لسنة ٢٠٠٠ باعتبارها معايير لقياس المنجزات حتى اليوم.

نزع السلاح النووي

٤ - ترمي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى نزع السلاح النووي. ولما كان الواقع هو أن الأغلبية العظمى من البلدان نبذت حيازة الأسلحة النووية فإن هذا يعزز بصورة كبيرة نظام عدم انتشار الأسلحة النووية هذا. ومن ناحية ثانية، لا ينبغي أن يؤخذ هذا الإنجاز كأمر مسلّم به من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المقرر الذي اتخذ عام ١٩٩٥ لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، قد اتخذ كجزء من مجموعة من الإجراءات إلى جانب الاتفاق على المقرر المتعلق بالمبادئ والأهداف، والذي يشمل تعزيز نزع السلاح النووي. واستجابة لتلك الإجراءات الحاسمة من أجل الامتناع عن حيازة الأسلحة النووية من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضا أن تبدي تقدما ملموسا صوب نزع السلاح النووي.

٥ - ويعرب شعب وحكومة اليابان عن رغبتها في إيجاد عالم سلمي وآمن، خال من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. وتعتبر اليابان أن من المحتم بالنسبة للدول الأطراف أن تزيل أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، مع كفالة الأمن الدولي. وتؤكد اليابان مجددا وعيها بأن معاهدة عدم الانتشار النووي هي أهم أساس لتحقيق عدم الانتشار

النووي ونزع السلاح النووي على الصعيد الدولي، وأن المعاهدة تلزم جميع الدول الأطراف بالسعي من أجل تحقيق كل من عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

٦ - ولا بد أن تسعى الدول الأطراف بصدق، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، من أجل إحراز تقدم في تنفيذ تدابير نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. وقد قدمت اليابان قرارا معنونا ''الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية''، (القرار ٥٦/٢٤ نون المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) الذي نص على ضرورة اتخاذ خطوات محددة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، استنادا إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠. وقد أوضح أيضا الحالة الراهنة لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، كما أهاب بالمجتمع الدولي أن يحرز تقدما في مجال نزع السلاح النووي.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٧ - تعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حجر زاوية تاريخي في مجال تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وهي إنما تفعل ذلك بتقييدها لانتشار الأسلحة النووية والتحسين النوعي للأسلحة النووية. وثمة دور مهم لكل من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والضمانات التي توفرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كأحد الدعامات الرئيسية لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما أنها بمثابة تدبير عملي ومحدد من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك فبعد مرور أكثر من خمس سنوات على اعتماد المعاهدة عام ١٩٩٦، فإنها لم تدخل بعد حيز النفاذ. وإن عدم إحراز تقدم من شأنه أن يجعل مستقبل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية غير مؤكد بدرجة كبيرة، ويُخشى أن يتأثر سلبا نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واستجابة للإعلان الختامي للمؤتمر الثاني لتسهيل بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في العام الماضي، تحث بقوة البلدان التي لم توقع أو تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبخاصة تلك التي تعتبر مصادقتها شرطا أساسيا لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. ومن المهم أيضا مواصلة الجهود لإنشاء نظام دولي لرصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٨ - ولقد عملت اليابان بهمة من أجل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ مبكرا. وتولت اليابان رئاسة المؤتمر الأول لتسهيل بدء سريان المعاهدة عام ١٩٩٩، فقامت بدور رئيسي كمنسق للتحضير العملي للمؤتمر الثاني وذلك بقيامها بتنظيم الاجتماعات غير الرسمية اللاحقة. وبذلت اليابان أيضا جهودا دبلوماسية، بما في ذلك

ما يتعلق بقيام رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية بإرسال رسائل، وإيفاد بعثات رفيعة المستوى. وبالإضافة إلى ذلك ما برحت اليابان تشجع المصادقة على المعاهدة من خلال بذل جهود من قبيل توفير التعاون التقني في مجال تكنولوجيا رصد الزلازل، من أجل تيسير إنشاء نظام الرصد الدولي في عدد من البلدان.

٩ - وريثما تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، يتعين على جميع البلدان تأكيد إرادتها السياسية لمواصلة وقف تفجيرات التجارب النووية. كما تجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨)، الذي اتخذ بعد قيام الهند وباكستان بإجراء تجارب نووية ، قد دعا جميع البلدان وليس فقط هذان البلدان إلى الامتناع عن إجراء أي تفجير تجريبي لأسلحة نووية أو أية تفجيرات نووية أخرى وفقا لأحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، اللجنة المخصصة المعنية بنزع السلاح النووي

١٠ - من المؤسف حقا أنه بالرغم من اختتام مؤتمر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠، لم يشرع مؤتمر نزع السلاح في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وهذه المفاوضات يجب أن تبدأ دونما تأخير، ذلك أن المعاهدة تدبير هام لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

١١ - وبصورة مماثلة، فمن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح لم ينشئ لجنة مخصصة تعنى بمسألة نزع السلاح النووي. فقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٤ نون بشأن الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي اعتُمد بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء، يؤكد الطابع الهام والمُلح لإنشاء هذه اللجنة المخصصة وكذلك لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

١٢ - وتعتقد اليابان أن الوقت الحان لكي تتغلب الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على خلافاتها المتصلة بالولايات وتستأنف أعمالها الموضوعية من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز السلام الدولي عن طريق النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح.

خفض الولايات المتحدة وروسيا لترساناتهما النووية

١٣ - ترحب اليابان بما أعلنته الولايات المتحدة وروسيا مؤخرا من اعتزامهما خفض ترساناتهما النووية وشروعهما في مشاورات جادة لتحقيق هذا الهدف. وهذه خطوة إيجابية تتخذها أكبر دولتين حائزتين لأسلحة نووية صوب إزالة هذه الأسلحة، بعد أن تم في أواخر

العام الماضي تنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ويحدو اليابان أمل كبير في أن يتم بنجاح إبرام اتفاق بين هذين البلدين خلال محادثات القمة المقبلة التي ستجري في أيار/مايو، وأن يفضي ذلك إلى تخفيض هام حقا للأسلحة النووية.

تخفيض الأسلحة النووية من جانب الدول الأخرى الحائزة لها

١٤ - لكي تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، من المهم أيضا أن تقوم بنزع هذه الأسلحة الدول الأخرى الحائزة لها غير الولايات المتحدة وروسيا. فهذه الدول، شأنها شأن الولايات المتحدة وروسيا، ملزمة وفقا للمادة السادسة من المعاهدة. وقبل انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية قد حققت تقدما في نزع السلاح النووي. غير أنه لم تتخذ، منذ ذلك التاريخ، أي تدابير أخرى. وتحث اليابان هذه الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ تدابير من جانب واحد لنزع السلاح النووي على النحو المبين في اتفاق عام ٢٠٠٠، دون انتظار قيام الولايات المتحدة وروسيا بتخفيضات أخرى للأسلحة النووية.

تدابير أخرى لنزع السلاح النووي

١٥ - من الضروري أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية الخطوات المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، من قبيل زيادة الشفافية في ما يتعلق بقدرات أسلحتها النووية وتنفيذ الاتفاقات عملا بالمادة السادسة؛ ومواصلة تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية؛ وزيادة تقليص الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية؛ وتقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية. ومن المهم للغاية أيضا بالنسبة لعدم انتشار الأسلحة النووية ومنع الإرهاب النووي توخي الدقة في إدارة ومراقبة الأسلحة النووية والمواد والمعدات والتكنولوجيا النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي لهذه الدول، على وجه الخصوص، أن تنظر بجدية في إخضاع ما يسمى فائضها من المواد الانشطارية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو أي نظام دولي آخر للتحقق.

تقديم التقارير

١٦ - من الخطوات الهامة في مجال نزع السلاح النووي تقديم جميع الدول الأطراف لتقارير إلى كل لجنة تحضيرية بشأن تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. وتقترح اليابان أن تناقش في الدورة الحالية للجنة التحضيرية الطرائق المحددة لتقديم التقارير. وعلى وجه الخصوص، من الضروري كفالة تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية تقارير بشأن التقدم الذي تحرزه في

تنفيذ نزع السلاح النووي وبشأن سياساتها في المستقبل، وكفالة اضطلاعها بمسؤولياتها عن تقديم التقارير بشأن جهودها الخاصة في مجال نزع السلاح النووي.

عدم انتشار الأسلحة النووية

تعزيز الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار وبضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١٧ - الامتثال التام للالتزامات بموجب المعاهدة واتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر هام للغاية بالنسبة للحفاظ على موثوقية نظام عدم الانتشار وفعاليته. وعدم انتشار الأسلحة النووية من الشواغل الكبرى بالنسبة للدول، الحائزة منها للأسلحة النووية وغير الحائزة لها. وبالتالي، يجب أولا منع عدم الامتثال، وثانيا، يجب الكشف عن أعمال عدم الامتثال، بما في ذلك الأعمال السرية؛ ويجب ثالثا تدارك عدم الامتثال لهذه الالتزامات، والقضاء نهائيا على أوجه الاشتباه.

١٨ - وبغية الكشف عن عدم الامتثال والحيلولة دونه، لا بد من بذل الجهود من أجل الإعمال التام لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيزه. ومن الضروري أن تقوم الدول الأطراف التي لم تبرم بعد اتفاق ضمانات مع الوكالة بذلك في أقرب وقت ممكن. ومن الأهداف العاجلة في المرحلة الراهنة، تحقيق الشمول العالمي للبروتوكول الإضافي للوكالة. فالوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، توصي ''المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء في الوكالة بالنظر في السبل والوسائل الكفيلة بتشجيع وتيسير إبرام اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية، والتي يمكن أن تشمل احتمال وضع خطة عمل''.

١٩ - وفيما يتعلق بعدم الامتثال للمعاهدة، فبما أن هذه الأخيرة لا تنص على أحكام ذات صلة مباشرة بهذه المسألة، من الضروري تكملتها بواسطة وسائل أخرى. والتحقق الرامي إلى تلافي عدم الامتثال يجب أن يكون أقوى وأعمق من أعمال التفتيش العادية. وفي هذا السياق، يظل يساور المجتمع الدولي قلق شديد بسبب مشكلتي العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المشار إليهما في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. وتشدد اليابان على أنه ينبغي التبكير بكفالة امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار، ويجب إزالة أي اشتباه في عدم امتثال تلك الدولة الطرف تماما. كما تحث اليابان العراق على قبول التحقق من جانب الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٢٠ - وتعد ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسيلة هامة لمنع انتشار الأسلحة النووية، وذلك من خلال إدارة المواد النووية. وتعزيز نظام الضمانات مهمة عاجلة ومن الضروري أن يبرم أكبر عدد ممكن من الدول البروتوكول الإضافي. وللأسف، فإن عدد البلدان التي قامت بذلك لم يتجاوز ٢٤، حتى هذا التاريخ. ومنذ إبرام البروتوكول الإضافي للوكالة في عام ١٩٩٩، تبذل اليابان جهودا حثيثة لتشجيع شموله العالمي. وقد اشتركت مع الوكالة في رعاية مؤتمر دولي عقد في طوكيو في حزيران/يونيه ٢٠٠١ بشأن إبرام كافة بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ للبروتوكول الإضافي. كما قدمت اليابان مساعدة مالية وأوفدت خبراء إلى الحلقات الدراسية في أمريكا اللاتينية ووسط آسيا. وستقدم الدعم لحلقة دراسية من المقرر عقدها في جنوب أفريقيا في حزيران/يونيه من هذا العام. وعلاوة على ذلك، تعتزم اليابان الاشتراك مع الوكالة في رعاية مؤتمر عالمي سيُعقد في طوكيو خلال هذا العام.

٢١ - ومن التدابير الهامة الأخرى تنسيق عمليات مراقبة الصادرات عن طريق مجموعة متعهدي المواد النووية، وذلك للحيلولة دون الانتشار النووي عن طريق التوريد. ولتكملة الجهود الهادفة إلى عدم الانتشار من الضروري كذلك أن يعالج المجتمع الدولي عدم انتشار وسائل إيصال المواد النووية.

تدابير مكافحة الإرهاب النووي

٢٢ - لقد جعلتنا الهجمات الإرهابية التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ندرك مرة أخرى الخطر الحقيقي لاحتمال استخدام الإرهابيين للأسلحة والمواد النووية. وبغية التحسب للإرهاب النووي ومنع حدوثه، يجب تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي. وغني عن القول إن تبادل المعلومات والرقابة على الصعيد الدولي أمر هام، ولكن من الضروري أيضا وضع نظم للمراقبة الدقيقة للحدود لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وفرض عمليات مراقبة دقيقة للسجلات وترتيبات محلية لحماية المواد النووية قصد منع سرقتها. وتعتزم اليابان تقديم إسهامات إيجابية في مكافحة الإرهاب النووي. ويتعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تؤدي دورا هاما للغاية في هذا المجال أيضا. وفي اجتماع مجلس إدارة الوكالة في آذار/مارس، أعلنت اليابان أنها ستقدم للوكالة مساهمة بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، وهي تناشد الدول الأخرى الأعضاء في الوكالة أن تقوم أيضا بتقديم مساهمات.

٢٣ - واليابان مقتنعة بأن البروتوكول الإضافي يمكن أن يؤدي دورا هاما في منع هذه المواد الحساسة من الوقوع في أيدي الإرهابيين لأن هذا البروتوكول يوفر آلية لتقديم التقارير عن الصادرات والواردات من المواد النووية والمعدات النووية. وعليه ينبغي تعزيز إبرام البروتوكول الإضافي من أجل المساهمة في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٢٤ - إن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية أمر حيوي لا لضمان الإمدادات الثابتة للطاقة بل أيضا للمحافظة على البيئة العالمية. وتمتعت اليابان، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وعززت هذا الحق. وتواصل اليابان الجهود التي تبذلها في مجال البحث والتطوير فيما يتصل باستخدام البلوتونيوم في مفاعلات المولدات السريعة ومفاعلات الماء الخفيف لتطوير دورة للوقود النووي.

٢٥ - وإذ تعزز اليابان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فإنها تمتثل امتثالا كاملا للاتفاق المتعلق بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك بروتوكوله الإضافي، وتضمن اليابان الشفافية في استخدامها للبلوتونيوم. وفي نفس الوقت، تعطي اليابان الأولوية العليا لضمان سلامة أنشطتها النووية ومرافقها. وفي هذا الصدد، تأمل اليابان في أن الاجتماع الاستعراضي الثاني لاتفاقية الأمن النووي المنعقد في الوقت الراهن في فيينا، سيعزز سلامة الأنشطة النووية في كل أنحاء العالم، وتحث اليابان هذه البلدان التي لم تنضم بعد إلى هذه الاتفاقية أن تنضم إليها في أقرب وقت ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، تسلم اليابان بالدور الهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز ''ثقافة السلام'' العالمية من خلال وضع مبادئ توجيهية للسلامة والتدريب، وسوف تواصل المساهمة في أنشطة الوكالة.

٢٦ - وتساهم اليابان مساهمة إيجابية في تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتسلم اليابان بالدور الهام الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا في مجال توليد الطاقة الكهربائية فحسب بل أيضا في الميادين الطبية والزراعية والغذائية والصحية وسوف تواصل المساهمة في أنشطة الوكالة في هذا المجال.

المناطق الخالية من الأسلحة النووية

٢٧ - تدعم اليابان إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات تتوصل إليها بحرية دول المناطق المعنية، وبشرط أن يساهم إنشاء هذه المناطق في الاستقرار والأمن الإقليميين. وبصفة خاصة، تقدر اليابان الجهود التي تبذلها آسيا الوسطى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة فذلك من شأنه أن يساهم في منع الإرهاب النووي. وتدعم اليابان عمل إدارة شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة، وذلك مثلا من خلال استضافتها المؤتمرات مرتين في سابورو لمعالجة هذه المسألة. واليابان مستعدة أن تقدم مزيدا من التعاون لتعزيز المناقشات إذا رغبت البلدان المعنية في ذلك.

ضمانات أمنية سلبية

٢٨ - من الأهمية بمكان دراسة ومناقشة الضمانات الأمنية المقدمة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالاستناد إلى قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٩٨٤ (١٩٩٥) فضلا عن البيانات ذات الصلة التي تصدرها الدول الحائزة للأسلحة النووية. واليابان من وجهة نظرها تدعم برنامج عمل يتضمن إنشاء لجنة مخصصة معنية بالضمانات الأمنية السلبية للسلامة النووية يتم الاتفاق عليه في مؤتمر نزع السلاح.

شمولية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

٢٩ - إن ١٨٧ بلدا حتى هذا التاريخ أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبذلك تكون المعاهدة قد شملت تقريبا العالم بأسره. غير أنه ما زال هناك أربعة بلدان غير أعضاء. ففي عام ١٩٩٨، واجهت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحديا من الخارج أخذ شكل تفجير نووي لغرض إجراء تجارب أجرتها الهند وباكستان، غير أن الدول الأطراف أوضحت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ أنه لن يتم إضفاء صبغة الدول الحائزة للأسلحة النووية على هذين البلدان أو إعطاؤهما أي مركز خاص. وإن عدم تحقيق تقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يشكل مشكلة خطيرة تمس مصداقية المعاهدة. وينبغي أن تنضم إسرائيل وباكستان وكوبا والهند إلى معاهدة عدم الانتشار في أقرب وقت ممكن.

تعزيز الحوار مع المجتمع المدني والأجيال المقبلة

٣٠ - من أجل إحراز تقدم في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار، من الأساسي فهم الشباب والحصول على دعمهم، ذلك أنهم هم الذين سيقودون الأجيال المقبلة، فضلا عن فهم ودعم المجتمع المدني بأكمله. وتلاحظ اليابان باهتمام أن فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بهذه المسألة يدرس في الوقت الراهن تدابير محددة تهدف إلى تعزيز ثقافة نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، دعت اليابان خلال السنوات العشرين الماضية حوالي ٤٠٠ من زملاء نزع السلاح التابعين للأمم المتحدة إلى هيروشيما ونغازاكي، وذلك لكي تتيح لهؤلاء الشباب الذين سيكونون في المستقبل مسؤولين عن دبلوماسية نزع السلاح الفرصة لفهم الدمار الهائل والعواقب الطويلة الأجل التي تسببها القنابل الذرية. وتعتزم اليابان مواصلة بذل هذه الجهود.

٣١ - ويعتبر مؤتمر نزع السلاح الإقليمي وسيلة فعالة أيضا لتعزيز الوعي بمسألة نزع السلاح في المنطقة المعنية. وترعى اليابان كل سنة مؤتمرا للأمم المتحدة يعنى بنزع السلاح في

مدينة محلية، مما يوفر فرصة قيّمة لخبراء نزع السلاح البارزين لا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ فحسب بل أيضا من جميع أنحاء العالم لإجراء مناقشات مفيدة في هذا المجال.

٣٢ - ويعتبر الحوار مع المنظمات غير الحكومية التي تقوم بدور كبير في المجتمع المدني أمرا هاما أيضا. وتعرب اليابان عن تقديرها لأنه على أساس الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، يتم عقد دورة للمنظمات غير الحكومية أثناء هذه الدورة التي تعقدها اللجنة التحضيرية.

المسائل الإجرائية

٣٣ - إن هذه الدورة التي تعقدها اللجنة التحضيرية هي بداية عملية استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ وفقا لـ ''عملية الاستعراض المعززة'' التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، مما يوفر فرصة للدول الأطراف لكي تستعرض للمرة الأولى تنفيذ نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. ومن أجل ضمان نجاح مؤتمر عام ٢٠٠٥ من الأهمية بمكان أن تبدأ هذه العملية بسلاسة.

٣٤ - ومن أجل عقد مؤتمر استعراضي في عام ٢٠٠٥، على النحو المذكور بشكل واضح في الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠ من الضروري في هذه الدورة إجراء مناقشات ''لتعزيز التنفيذ التام للمعاهدة، فضلا عن شمولها''. وينبغي أن تستند المناقشات إلى المقرر المتخذ عام ١٩٩٥ عن ''المبادئ والأهداف'' وإلى الجانب التطلعي للوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠ كما ينبغي أن تكون المناقشات مفتوحة وبناءة. وترى اليابان أنه ينبغي إعداد جدول زمني متوازن.

٣٥ - وينبغي أن تعكس نتائج هذه الدورة على نحو ملائم مناقشاتنا هنا. ونحن نفهم أنه وفقا للفرع المعنون ''تحسين فعالية عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية'' في الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠، سيتم التفاوض على توصية تقدم بتوافق الآراء إلى المؤتمر الاستعراضي في الدورة الثالثة وبحسب الاقتضاء في الدورة الرابعة للجنة التحضيرية. وعليه لا تعتقد اليابان أن هناك ضرورة لكي يأخذ الموجز الوقائعي لهذه الدورة شكل وثيقة تعتمد بتوافق الآراء، وتدعم اليابان فكرة أن يقوم الرئيس بإصدار الموجز الوقائعي تحت مسؤوليته. والأهم من ذلك، يؤمل أن يعكس الموجز الذي سيعده الرئيس المناقشات التي أجريت في هذه الدورة وأن يؤدي ذلك إلى مزيد من المناقشات في الدورات المقبلة. وينبغي أن يكون الموجز بمثابة رسالة موجهة إلى المجتمع الدولي عن مغزى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.